جامعة قاصدي مرباح ورقلة

دفـاتر السياسة والقانون

Cahiers de Politique et de Droit

دورية دولية متخصصة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية

تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة

العدد 17 /جوان 2017

ISSN : 1112-9808 ردمد: إيداع قانوني رقم : 2009–2526

دفاتر السياسة والقانون

مجلة دفاتر السياسة والقانون

دورية دولية متخصصة محكمة

تصدرها جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر

أ.د/ حليلات محمد الطاهر

مدير النشر: د/ خليفة عبد القادر

رئيس التحرير أ.د/بوحنية قوي

الهيئة العلمية :

د/جمال الدين يدر جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
أ.د /عمار بوضياف جامعة تبسة
د/محمد قريشي جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
د/عبدالمؤمن مجدوب جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
أ.د/عمار جفال جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر
أ.د/سليم قلالة جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر
أ.د./بلقاسم بومهدي جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر
د/علي خليفة الكواري جامعة قطر
أ.د/عيسى قادري جامعة باريس الثامنة.U.Paris8
أ.د/عمر فرحاتي.جامعة بسكرة
أ.د/عبد الجبار عراش- كلية الحقوق-سطات-جامعة الحسن الأول-المغرب
د/طالب طاهر، جامعة مولود معمري تيزي وزو
أ.د/محمود صالح هلال الكروي، جامعة بغداد-العراق-
أ.د/قوي بوحنية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
أ.د/صالح زياني ،جامعة بتاتنة
د.عصام محمد عبد الشافي عبد الوهاب- جامعة الاسكندرية- مصر

أ.د/بياركورساليس جامعة باريس الثامنة U.Paris8
أ.د/ عبد القادر كاشر جامعة مولود معمري- تيزي وزو
أ.د/زوايمية رشيد جامعة عبد الرحمن مبرة- بجاية
أ.د/محمد ناصر بوغزالة - بن عكنون- الجزائر
أ.د /عبد الكريم كيبش جامعة محمود منتوري- قسنطينة
أ.د/ غازي خالد أبو عرابي الجامعة الأردنية- عمان
أ.د/ربحي محمد الحسن الجامعة الأردنية- عمان
أ.د/عبدالله النقرش كلية الدراسات الدولية- الأردن
أ.د/راتب جليل صويص المعهد الدبلوماسي- الأردن
أ.د/حسن طارق - كلية الحقوق-أكدال - الرباط - المغرب
د/لعلي بوكميش- جامعة - أدرار
أ.د/ حسين بوقارة جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر
د/ مهدي محمد عاشور جامعة زايد الامارات العربية
د/ الأخضري نصر الدين – جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
أ.د/وليد الحيالي- الجامعة الاكادمية العربية المفتوحة - الدنمارك
أ.د/حسن سوداني- الجامعة الأكادمية العربية المفتوحة - الدنمارك
د/بن محمد محمد - جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
أ.د./أدم قبي جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

اللجنة التقنية للتحرير :

د/ سويقات أحمد ، الآنسة : بقار عائشة

للإرسال و الإشتراك

تبعث جميع المراسلات إلى :
رئيس تحرير مجلة دفاتر السياسة و القانون بكلية الحقوق و العلوم السياسية-جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
الهاتف : **+213.29.60.80.81**، فاكس : **+213.29.60.80.81**
البريد الالكتروني **Email**
goui.bouhania@univ- ouargla.dz

كلمـة العدد

بناء الشرعية ودولة المؤسسات

بعد التصويت في الانتخاب الاسلوب الشائع للمشاركة السياسية في مختلف المجتمعات والنظم السياسية إلا أنه ذو أهمية ضئيلة ، ويلعب دوراً ثانوياً ومحدوداً في الحياة السياسية للمجتمع بالقياس إلى غيره من الاساليب والأنماط الأخرى للمشاركة . والسبب في ذلك أن التصويت عملية موقوتة . والفرصة المتاحة لها لا تصدر عن الناخب ذاته بل تتهيأ له في صيغة اجراءات نظامية . ولذلك فهو – أي التصويت – يتطلب قدراً ضئيلاً نسبياً من المبادرة الذاتية ، ولا يقتضي – بالضرورة مشاركة المواطنين كافة . يضاف إلى ذلك أن ذلك أن الصوت الانتخابي – مهما كانت أهميته بالنسبة للناخب أو المرشح – لا ينتقل إلى المرشح إلا قدراً محدود من المعلومات المتعلقة برغبات ومتطلبات جمهور الناجبين ، و لا يسفر عادة عن اختبار الممثل الحقيقي لهذه الرغبات . كما أن عملية التصويت – على الرغم من نزاهة الانتخابات – كثيراً ما تتأثر بالانتماء الاسرى أو الطبقى أو العرقى للناخب ، وقد تتأثر أيضاً بمستوى ثقافته ودرجة وعيه السياسي وقدرته على المفاضلة بين المرشحين ، فضلاً عن أن الناخب في بعض المجتمعات يواجه عادة بكثير من المساومات والاغراءات المادية والأدبية .

ومن ثم تصبح عملية التصويت في مثل هذه الأحوال إما نوعاً من المجاملة أو السلوك غير الرشيد ، أو نوعاً من الصفقات التجارية وليست أسلوباً من أساليب المشاركة السياسية . ومن هنا يتأكد لنا أن المشاركة السياسية لا تقصير على عملية التصويت أهميتها إبان فترة الانتخابات فإن ثمة أساليب أخرى يمكن للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها في غير هذه الفترة . وقد تكون هذه الأساليب أكثر فعالية وتأثيراً في الحياة السياسية للمجتمع من عملية التصويت ذاتها او من المشاركة في الحملات الانتخابية والنشطة المرتبطة بها على حد سواء وتؤدي الأحزاب السياسية وحركات المجتمع دوراً مهماً في بناء المؤسسات وصفاء الشرعية وممارسة عملية التقنية السياسية[1] .

يثير دور الأحزاب في عملية التجنيد و المشاركة السياسية الانتخابية ضرورة التميز بين ثلاثة مستويات :

أ- مستوى الوظائف السياسية القومية : تعني وظائف القيادة أو القمة السياسية (القائد والنخبة السياسية) . ودور الحزب على هذا المستوى أساسي سواء في دور الحزب الواحد او دول التعدد الحزبي ، وإن كان يتم في نظم الحزب الواحد بالدول النامية في إطار دور منظمات اخرى كالمؤسسة العسكرية والإدارية الحكومية ، بينما كان دور الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الخرى السابقة دوراً مهيمناً في اختبار القيادات العليا للدولة .

ب- مستوى الوظائف الحكومية والإدارية : يلاحظ بوجه عام – سواء في الديمقراطيات الغربية أوفي الدول النامية – أن الحزب الفائز بالسلطة يكافئ العناصر الموالية الحزبية منها وغير الحزبية بتعيينها في مناصب مهمة بإدارات ووزارات الحكومة .

ج- مستوى الوظائف الحزبية : يتعلق هذا المستوى بدور الحزب في تعيين أفراد بجهازه الإداري بنتظيماته المختلفة المسؤولة عن أنشطة متنوعة كالدعاية ، والعلاقات العامة ، وجمع التبرعات ، وتحصيل رسوم ا لعضوية ، وإدارة الحملات الانتخابية ، وإصدار وتحرير الصحف وغيرها . وقد يتصف حجم التوظيف في هذا الجهاز بالضخامة ، ومثال ذلك الحزب الشيوعي السوفيتي ، وكان يضم ما تقرب من ربع مليون موظف ، تعد عملية بناء المؤسسات عملية مهمة في المراحل الانتقالية وهذا ما يتعلق أحداث منهجية لقرار ديمقراطي وتشمل هذه الآليات ما يسمى مبادئ التأسيس[2] .

في إعادة تشكيل المشهد السياسي في مراحل الانتقال الديمقراطي يتطلب تواجد ثلاثة مبادئ تأسيسية هي :

- مبدأ الحرية السياسية على أساس أن " الحرية روح النظام الديمقراطية وأساسه ... وهي في حقيقتها وفي الواقع أيضا كل لا يتجزأ فإما أن تكون وإما أن لا تكون ... وأنها تتطلب ضرباً من الرقي البشري والتربية السياسية والاجتماعية في الشعوب وأفرادها يجعلها تتسامح مع بعضها ، ويتحمل الواحد منهم آرائهم أو معتقدهم على غيرهم ، إلى أن يصبح ذلك التسامح جبلة وطبيعة ثانية في كل مواطن " .
- مبدأ المساواة أمام القانون على أساس أنه " من مصلحة الحاكم مهما يكون نوعه أن يحترم القانون .
- مبدأ العدالة الاجتماعية : " بتحرير المواطنين من الفقر والفاقة والبطالة ... فلا بد أن يكون لكل مواطن ضرب الحق في العمل لك يتمكن من المحافظة على حياة أسرته وعلى كرامته البشرية ... وحق العلاج الطبي وحق السكني وحق التعليم والتربية من الحقوق البديهية ... ومن تلك الحقوق أيضا حق العمال في التكتل وتكوين النقابات وحق الإضراب للدفاع عن مصالحهم وحفظها ... ومقابل ذلك فإن حق الملكية مضمون أيضا الضمان الكامل " ، انتهاء إلى التعامل مع الاجتماعية على انها " ضرورة ديمقراطية ... تتطلب ضمانات اقتصادية واجتماعية تماشي الضمانات السياسية وتكملها " .
- مبدأ ربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نطاق ربط " رقي الشعب بالازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي " [3].

وسط هذا الخظم نجد الحكومات نفسها في حاجة إلى إعادة انتاج للأدوار العمل وإعادة الاختراع للدور الجديد للحكومة :

نموذج أعادة اختراع الحكومة Reinventing government

في خظم تاريخ الأحداث الدولية التي يتناوله عالم المتطلبات (ألفن طوفلر) برزت الدعوات إلى إعادة اختراع الحكومة ووظائفها بشكل يضمن الجودة والنوعية

بهذا الصدد حدد خبير الإدارة أ.د/ زهير الكايد نموذج اختراع الحكومة في مايلي:

أ.الحكومة الحافزة Catalytic government :

حكومة تقود بدلا من ان تجدف لاتفترض، بأنه اذا كان هناك حاجة لخدمات معينة ان تقدمها المؤسسات العامة ،ولكن يمكن تقديمها من قبل مجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة والتطوعية او بأي مجموعة منها .

ب. الحي الشعبي يمتلك الحكومة Community-owned government :

التمكن بدلا من الخدمة المباشرة ,فان دور المؤسسات العامة والحكمانية هو خلق الظروف الصحيحة لحل المشاكل ،بدلا من القيام بها مباشر وغالبا ما يتم اشراك وإدماج الاحياء الشعبية بحل المشاكل .

ج.حكومة منافسة Competitve government :

إدخال التنافسية إلى تقديم الخدمات – فالتنافسية يمكن ان تكون بين المؤسسات العامة أو مع مؤسسات بديلة لتزويد الخدمات – فالأساس المهم هو التنافسية الحقيقية وليس ما يملكه المنافسين .

د .حكومة توجهها الرؤية Mission-driven goernment :

التحويل من حكومة تدار بالقواعد والأنظمة –إزالة سيطرة البيروقراطية بواسطة القواعد واللوائح في المؤسسات العامة واستبدالها بأنظمة توجه وفق الرؤية والقيم .

هـ– حكومة تدار بالنتائج: Result-oriented government

تمويل النتائج وليس المدخلات – فالنماذج التقليدية للخدمات العامة يتم توجيهها وفقا للموازنات بدلا من التركيز على المخرجات أو النتائج.

و – حكومة يقودها المستهلك Customer-driven government :

تحقيق احتياجات المستهلك ،وليس البيروقراطية –الاستماع الى احتياجات ورغبات المتلقين للخدمات العامة .

ز– حكومة تعمل بنهج المشاريعEnterprising government :

تكسب بدلا من ان تنفق – تبحث عن الفرص للمؤسسات العامة لجمع التمويل من خلال بيع الخدمات او المنتجات لعملياتها .

ح –حكومة تنزع الى التوقع Anticipatory gavernment :

المنع بدلا من العلاج – تحاول ان تتعرف على اسباب المشاكل الحالية والمستقبلية ،والتعامل معها ، بدلا من التعامل مع المشاكل الناتجة نفسها .

ط – حكومة لامركزية Decentralized government :

من الهرمية الى المشاركة وعمل الفريق الترويج لمرونة أكثر – ومؤسسات ذات هيكل وشكل قليل الطبقات.

ي – حكومة يحركها السوق Market oriented government :

تحرك التغيير من خلال السوق – تستخدم الوسائل المتنوعة (على سبيل المثال النقدية ، الضرائب،والتشريعات) لتحاول إعادة توجيه الأسواق لمعالجة المشاكل الاجتماعية .

يتضمن نموذج الالتزام بإدارة الجودة السياسية الانتخابية والإدارية النقاط الهامة التالية :

- ترتكز القيادة على مواصفات واضحة للأداء (متضمنة مقاييس للجودة) في الغايات ، الاهداف الإستراتيجية الاهداف المتوسطة والأهداف التنفيذية النهائية .
- التركيز على النتائج التي يتم تحقيقها للمواطنين ,مع الاهتمام بما يتوقعونه منها .
- الالتزام بالأداء يبنى على المشاركة من كل موظف في العمل .
- قياس تقييم الاداء ,متضمنا مقياس جودة الخدمة .
- برنامجا لاستمرارية التحسين على الكفاية والجودة[4] .

رئيس التحرير

أ. د/ بوحنية قوي

يراجع أكثر :

---

[1] . د/ السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية – دراسة في الاجتماع السياسي** – الجزء الثاني : البنية والأهداف ، دار المعرفة الجامعية ، سنة 2002 ، ص : 111–112 .

[2] . أ.د/ أحمد سعيد نوفل (جامعة اليرموك) ، أ.د/ محمد صفي الدين خربوش (جامعة القاهرة) ، أ.د/ جلال معرض (جامعة القاهرة) ، **مدخل إلى علم السياسة** ، مركز العلمي للدراسات السياسية – الطبعة الأولى ، سنة 2009 ، ص : 218 .

[3] . محمد العجمي ، بين ثورة المجتمع وتأسيس الساسة : **مشروع دستور خارج السياق** – الطبعة الأولى ، جامعة سوسة (تونس) ، سنة 2014 ، ص : 118 .

[4] . د/ زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية – قضايا وتطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، سنة 2003 ، ص : 114–136/115 .

الفهـــرس

المسؤولية المدنية المزدوجة لوكالة السياحة والأسفار

كركوري مباركة حنان ، باحثة دكتوراه تخصص قانون الأعمال جامعة ورقلة (الجزائر) ، **أ.د / هميسي رضا** مخبر إشكاليات التحول القانوني والسياسي والاجتماعي في الجزائر (الجزائر).....1

دور عقد الضمان الدولي في توطين رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر

الباحث . سماعيلي حسام الدين ، د. لعجال يسمينة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).....15

تأثير نظام الاقتراع على عملية الترشح للانتخابات وعلاقته بالنظام السياسي في الجزائر وتونس

الباحث : محمد البرج ، أ.د / محمد بن محمد – أستاذ ، تحولات الدولة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).....27

مدى كفالة المشرع الجزائري للحق في التقاضي أمام قضائه الوطني في مسائل القانون الدولي الخاص

د/ سعداوي محمد صغير ، جامعة بشار (الجزائر) 43

" الحكامة الامنية " مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي – حالة تونس وليبيا–

الباحث : بخدا عبد الكريم ، سنة ثانية دكتوراه **أ. د / بوحنية قوي** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).....49

عقود العمل غير محددة المدة في المؤسسات الموضوعة تحت وصاية وزارة الاتصال الجزائرية– دراسة وصفية تحليلية

نسيم بوقطاية ، جامعة الجزائر 3 (الجزائر).....59

مظاهر تقيد إرادة الأطراف في التحكيم في التشريع الجزائري

الباحثة: مهدي ديانة ، د/ بلحيمر عمار ، جامعة الجزائر (الجزائر).....65

عسكرة النزاعات السياسية فى ليبيا

د / رجب ضو المريض ، جامعة الزيتونة بني وليد – ليبيا.....77

الحوكمة العالمية والقانون : دراسة في ثلاثية القانون ، الحوكمة والعولمة

بن بعطوش فؤاد طارق ، ماجستير في القانون الخاص ، جامعة باتنة 1 (الجزائر).....93

مبدأ المساواة بين الزوجين وآثار عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري

أ.فايزة مخازني ، جامعة بومرداس (الجزائر).....105

النظام القانوني للتعويض في العقود الإدارية قراءة في تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام رقم:247/15

أ.بن عبد المالك بوفلجة ، جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر).....119

الممتلكات الثقافية في منظور القانون الدولي الإنساني التأصيل والحماية

د/ نوال لبيض ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر).....129

اختصاصات الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في المحافظة على السكينة العمومية كأحد أهداف الضبط الإداري في الجزائر

أ.إسماعيل جابوربي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).....143

الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر
د/ نبيل دريس ، جامعة البليدة 2 (الجزائر)..... 151

التدابير القانونية والإدارية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري – دراسة حالة مصر –
أ . سكران فوزية ، جامعة تلمسان (الجزائر)..... 163

الأحكام الإجرائية الخاصة بالطفل الجانح في قانون حماية الطفل الجزائري– دراسة مقارنة–
أ. عبادة سيف الإسلام ، جامعة سكيكدة (الجزائر)..... 181

الإطار القانوني للسرية المصرفية في تشريعات بعض الدول العربية (لبنان ، مصر ، الجزائر)
د/ قسمية محمد ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)..... 189

أثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية على الأمن القومي الأردني
أ.جمال الشلبي ، جامعة الهاشمية – الاردن 201

الجيوبولتيكا والعولمة : في الحديث عن نهاية الجغرافيا
د/ راقدي عبد الله ، جامعة باتنة 1 (الجزائر)..... 209

معضلة الهويات الإستراتجية
أ.عابر نجوى ، جامعة البليدة 02 (الجزائر) 221

المحكمة الجنائية الدولية : نحو تكريس نظام قضائي جنائي دولي
د/ عقيلة خرباشي ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)..... 235

دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية : دراسة حالتي الجزائر والمغرب
أ. الأمين سويقات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)..... 243

صناعة بيئة رقمية في ظل عصرنة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الصعوبات والآفاق
د/ مصطفى بوادي ، جامعة سعيدة (الجزائر)..... 257